

التبليغات

في أهم مسائل الكفر والإيمان

لأبي عمرو
عبد الحكيم حسان

الجزء الثالث



حقوق الطبع محفوظة

1441 هـ 2019 م

Baytalmagdiss44@gmail.com

بيت المقدس

التبيان

في أهم مسائل الكفر والإيمان



الجزء الثالث

للشيخ

أبي عمرو عبد الحكيم حسان

بيت المقدس

الهاكمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلله فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

قال الله تعالى {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون}، وقال تعالى {يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً} وقال تعالى {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً}، وبعد:

فهذا هو الجزء الثالث من كتاب التبيان في أهم مسائل الكفر والإيمان، أضعه بين يدي طلبة العلم وأهله، بعد أن بذلت فيه جهدي واستفرغت وسعي في شرح وتحقيق واحدة من أهم مسائل الشريعة، مسألة الحكم والتشريع.

وقد توخيت فيه أن يكون سهلاً في أسلوبه حتى ينتفع به الجميع، ووضحا في عبارته حتى لا يدخله التأويل.

وهذا الكتاب لا يخرج في التأصيل والتفريع عما ذكره أهل العلم الأوائل، وقد حاولت إزالة ما علق بهذه المسألة في عصرنا هذا من لبس أو غموض، رافعا ما كان فيها من إشكال، جامعاً بين أقوال أهل العلم بما ينسجم مع الأدلة الشرعية، راجياً من المولى تعالى أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم موافقاً لشرعه القويم، وأن يجمع به كلمة المسلمين على الحق والهدى، وأن ينفع به الجميع، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير.



الباب السابع: الحاكمية

وفيه مقدمة وثلاثة فصول:

- مقدمة في تفرد الله تعالى بالخلق والأمر والحكم .
- الفصل الأول: التحاكم إلى الله تعالى ورسوله ﷺ والرضا بأحكام الشرع شرط من شروط الإيمان.
- الفصل الثاني: الأدلة القرآنية ونصوص كلام العلماء في بيان المناطات المكفرة في مسألة الحكم والتشريع.
- الفصل الثالث: أصناف الحكام وأحكامهم.



مقدمة في تفرد الله تعالى بالخلق والأمر والحكم

لقد خلق الله تعالى الخلق على الفطرة السوية التي تقتضي إفراده تعالى بالربوبية والألوهية، وهذه الفطرة هي التي قال الله تعالى فيها {فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون} (1).

وقد كان الناس على الفطرة السوية وعلى التوحيد الخالص عشرة قرون، حتى غيروا وبدلوا، قال تعالى {كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه} (2).

قال ابن كثير رحمه الله: قال ابن عباس رضي الله عنه : كان بين آدم ونوح عشرة قرون، كلهم على الإسلام، ثم وقع الاختلاف بين الناس، وعبدت الأصنام والأنداد والأوثان، فبعث الله الرسل بآياته وبيناته وحججه البالغة وبراهينه الدامغة (3).

وقال ابن كثير: إن الناس كانوا على ملة آدم حتى عبدوا الأصنام فبعث الله إليهم نوحا عليه السلام فكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض. اهـ (4)

(1) سورة الروم، الآية: 30.

(2) سورة البقرة، الآية: 213.

(3) تفسير ابن كثير ت سلامة 4/257.

(4) تفسير ابن كثير ت سلامة 1/569.

ومن المعلوم من دين الله تعالى أن دين الرسل جميعا واحد وإن اختلفت شرائعهم، قال تعالى {ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت} (5).

وقال تعالى { لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا } (6)، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد، الأنبياء إخوة لعلات) (7)، فدين الأنبياء واحد وإن اختلفت شرائعهم.

وقد كانت أصل دعوة الرسل جميعا تدور حول أفراد الله تعالى بالعبادة والتوحيد، قال تعالى { لقد أرسلنا نوحا إلى قومه فقال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره } (8).

وقال تعالى { وإلى عاد أخاهم هودا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره أفلا تتقون } (9)، وقال تعالى { وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره } (10).

وقال تعالى { وإلى مدين أخاهم شعيبا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره } (11)، وقال تعالى { وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون } (12).

وتوحيد الله تعالى إنما يقوم على أصلين عظيمين هما: توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، ويدخل في كل منهما توحيد الأسماء والصفات.

(5) سورة النحل، الآية: 36.

(6) سورة المائدة، الآية: 48.

(7) جاء ذلك في أحاديث في الصحيحين: انظر: صحيح البخاري، كتاب الأنبياء، باب (48)، الحديث رقم (3442)، (3443)، (6 / 477، 478) من فتح الباري، وصحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب فضائل عيسى عليه السلام، الحديث رقم (2365)، (4 / 1837). والعلات: الضرائر، فأولاد العلات هم الذين أمهاتهم شتى وأبوهم واحد.

(8) سورة الأعراف، الآية: 59.

(9) سورة الأعراف، الآية: 65.

(10) سورة الأعراف، الآية: 73.

(11) سورة الأعراف، الآية: 85.

(12) سورة الأنبياء، الآية: 25.

فأما توحيد الربوبية فإنما يقوم ساقه على اعتقاد تفرد الله تعالى بالخلق والرزق والإحياء والإماتة والتدبير والتصرف، وكذلك ما اختص الله تعالى به نفسه من الأفعال من حق التشريع والحكم والأمر والنهي وتدبير الملك.

ولذلك فقد قال تعالى في بيان أن مرجع التشريع والحكم إليه وحده {إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه} ⁽¹³⁾، وقال تعالى {ألا له الحكم وهو أسرع الحاسبين} ⁽¹⁴⁾، وقال تعالى {ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين} ⁽¹⁵⁾.

وقد أكد الله تعالى أن مرد كل شيء إليه سبحانه فقال {وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله} ⁽¹⁶⁾، وقد بيّن الله تعالى أنه المتفرد بالأمر والتشريع والحكم بقوله تعالى {ولا يشرك في حكمه أحدا} ⁽¹⁷⁾.

وقال تعالى {ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده كفرتم وإن يشرك به تؤمنوا فالحكم لله العلي الكبير} ⁽¹⁸⁾، وقال تعالى {كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون} ⁽¹⁹⁾،

وقال تعالى {له الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون} ⁽²⁰⁾.

وقد بين الله تعالى أن الأحكام لا تكون إلا حكم الله تعالى أو حكم الجاهلية ولا ثالث لهما، فقال تعالى {أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون} ⁽²¹⁾، وقال تعالى {أفغير الله أبتغي حكما وهو

⁽¹³⁾ سورة يوسف، الآية: 40.

⁽¹⁴⁾ سورة الأنعام، الآية: 62.

⁽¹⁵⁾ سورة الأعراف، الآية: 54.

⁽¹⁶⁾ سورة الشورى، الآية: 10.

⁽¹⁷⁾ سورة الكهف، الآية: 26.

⁽¹⁸⁾ سورة غافر، الآية: 12.

⁽¹⁹⁾ سورة القصص، الآية: 88.

⁽²⁰⁾ سورة القصص، الآية: 70.

⁽²¹⁾ سورة المائدة، الآية: 50.

الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلاً⁽²²⁾ إلى غير ذلك من الآيات التي تبين اختصاص الله تعالى بالخلق والأمر والتشريع.

ولذلك فإن كل من أعطى لنفسه أو لغيره حق التشريع من دون الله تعالى فقد أشرك مع الله تعالى آلهة أخرى، قال تعالى { أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله }⁽²³⁾، فسمى الله تعالى من شرع للناس ما لم يأذن به الله شركاء.

وقال تعالى عن أهل الكتاب في اتخاذهم الأبحار والرهبان أرباباً من دون الله { اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح ابن مريم وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون }⁽²⁴⁾.

وقد ورد في سبب نزولها أن عدي بن حاتم رضي الله عنه دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ هذه الآية فقلت: إنهم لم يعبدوهم، فقال: (بلى إنهم حرموا عليهم الحلال، وأحلوا لهم الحرام، فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم).⁽²⁵⁾

وقال تعالى مبيناً حكم من عدل عما أنزله الله تعالى إلى غيره { أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون }، وقال تعالى { ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون }⁽²⁶⁾.

وأما توحيد الألوهية فإنه يقوم على أساس من أفراد الله تعالى بالطاعة والعبادة،

⁽²²⁾ سورة الأنعام، الآية: 114.

⁽²³⁾ سورة الشورى، الآية: 21.

⁽²⁴⁾ سورة التوبة، الآية: 31.

⁽²⁵⁾ رواه الإمام أحمد والترمذي وابن جرير

⁽²⁶⁾ سورة المائدة، الآية: 44.

(جزء ناقص في نسخة الكتاب) ... لمشركين فقال تعالى لرسوله صلى الله عليه وسلم والخطاب لأمته تبع له {وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك} (27)، وقال تعالى لنبيه داود {يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله} (28).

فالحكم إما أن يكون بشريعة الله تعالى التي بينها على ألسنة رسله وإما أن يكون بالهوى الذي لا نصيب له من اتباع أمر الله تعالى. ولذلك فإنه لا تصح كلمة التوحيد من عبد أو طائفة أو حزب أو دولة أو حكومة أو نظام يتخذ مع الله شريكا في الحكم والتشريع.

وقد بين الله تعالى في كتابه العزيز أن من شرع لنفسه أو للناس شريعة لم يأذن بها الله تعالى فقد جعل نفسه شريكا لله تعالى في أخص خصائص الألوهية، قال تعالى {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم} (29).

فقد وصف الله تعالى من شرع للناس أحكاما لا يهتدي فيها بشريعة الله تعالى بأنه قد نصب نفسه شريكا مع الله تعالى وأن من اعتقد استحقاق غير الله تعالى للحكم بين الناس والتشريع لهم فقد اتخذ هذا الغير شريكا مع الله تعالى وسواء قال ذلك بلسان مقاله أو كان ذلك بلسان حاله فكلاهما في الدلالة سواء.

وهذا التشريع من دون الله تعالى والذي لا يخضع إلا لأهواء البشر هو الوثنية في ثوبها الجديد، وهو الرجوع إلى عهد تقديس البشر وعبادتهم من دون الله تعالى.

(27) سورة المائدة، الآية: 49.

(28) سورة ص، الآية: 26.

(29) سورة الشورى، الآية: 21.

فإن الوثنية القديمة إنما كانت تقوم على تقديس غير الله تعالى أو تحكيم غير شريعته سبحانه أو تشريع ما يضاد وينافي شريعته التي شرعها على السنة رسله عليهم الصلاة والسلام وهي بعينها ما نشاهده في الوثنية الحديثة. وبالجملية فكل نظام حكم كان التشريع فيه لله تعالى والمرجع فيه هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ قولاً وتطبيقاً فهو النظام الإسلامي وهو الحكم الإسلامي.

وكل نظام قام على أساس من تحكيم البشر وتشريعهم من دون الله تعالى، أو اهتدى في تشريعه بغير هدي القرآن والسنة فهو نظام كافر كافر، وإن ادعى كل يوم ألف مرة أنه نظام إسلامي فإنها دعوى كاذبة لا أساس وليس لها نصيب من الصحة.

وهذه المسألة هي مفتاح التفريق بين النظام الإيماني الذي يكون الحاكم المهيمن فيه هو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ، وبين النظام والحكم الجاهلي الذي يكون المرجع والهيمنة فيه لحكم طائفة من البشر وسواء في ذلك وافقوا حكم الله تعالى أم خالفوه.



الفصل الأول : التحاكم إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والرضا بأحكام الشرع شرط من شروط الإيمان

سبق القول أن الله تعالى هو المتفرد بالأمر والنهي والتدبير كما أنه المتفرد بالخلق، وسبق بيان أن من يعطون أنفسهم أو غيرهم حق التشريع للناس من دون الله تعالى قد شاركوا الله تعالى في أخص صفات الألوهية والربوبية وقد نازعوا الله تعالى في أسمائه وصفاته.

وفي هذا الفصل إن شاء الله تعالى نبين العلاقة بين الرضا بحكم الله تعالى والتحاكم إلى شرعه وبين توحيد الربوبية والألوهية والإيمان بالنبي ﷺ.

الرضا بحكم الله وعلاقته بالربوبية

إن الرضا بأحكام الله تبارك وتعالى والتحاكم إلى شريعته سبحانه شرط من شروط الإيمان وأصل من أصوله التي لا يصح الإيمان إلا بها.

فإن الإسلام لله تعالى يقتضي من العبد الرضا بما قضى وقدر والرضا بما حَكَمَ وشرع، ذلك أن الخلق والأمر من أخص خصائص الربوبية وأجمع صفاتها، قال تعالى {ألا له الخلق والأمر تبارك الله رب العالمين} ⁽³⁰⁾، ولهذا فقد أجاب موسى عليه السلام على فرعون حينما سأله {فمن ربكما يا موسى} قال موسى {ربنا الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى} ⁽³¹⁾،

⁽³⁰⁾ سورة الأعراف، الآية: 54.

⁽³¹⁾ سورة طه، الآية: 49:50.

وقال إبراهيم الخليل في بيان صفة الرب تبارك وتعالى {الذي خلقني فهو يهدين} (32).

وإن البشرية لم تبلى في أطوارها المختلفة بمن نازع الله في الخلق أو تدبير الكون إلا قليلا، ولكنها عرفت من نازعه في أمره الشرعي كثيرا، فقد قال الله تعالى عن فرعون أنه قال لقومه {ما أرى لكم إلا ما أرى وما أهديكم إلا سبيل الرشاد} (33).

ولقد رد المشركون الأوائل دعوة رسلهم عليهم السلام بحجة أنها تخرجهم عن اتباع ما ورثوه من شرائع ودساتير عن الآباء والأجداد، كما قال تعالى {وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا} (34)، فما أشبه الجاهلية القديمة بالجاهلية الحديثة.

وقد عرفت المدنية، الجاهلية، الحديثة كثيرا ممن نازع الله تعالى في أمره وشرعه، فأينما قلبت وجهك رأيت كثيرا من الآلهة الباطلة، المماثلة لفرعون، والتي تزعم أن لها حق التشريع للناس من دون الله تعالى، وأن المرجع الأخير إنما يكون لإرادة الشعب، فما حَكَمَ به الشعب أو نوابه فهو الحكم المهيمن على كل حكم سواه، ولو كان حكم الله تعالى، وهذا هو النظام السائد في كثير من البلدان التي تدعي أنها إسلامية، وهم يعتمدون النظام الديمقراطي الكفري، ويصرحون ليل نهار أنهم لا يرون عنه بديلا، وهذا كفر بالله العظيم وبدينه القويم.

ولا يتحقق توحيد الربوبية إلا بإفراد الله تعالى بالخلق والأمر والاعتراف له تعالى بالسيادة العليا والتشريع المهيمن، فلا حلال إلا ما أحله الله تعالى ولا

(32) سورة الشعراء، الآية: 78.

(33) سورة غافر، الآية: 29.

(34) سورة البقرة، الآية: 170.

حرام إلا ما حرمه سبحانه، ومن سوغ للناس شريعة غير شريعة الله تعالى فهو كافر مشرك قد نازع الله تعالى في أخص صفاته سبحانه وتعالى.

ولذلك فقد أخبر الله تعالى عن اليهود والنصارى أنهم اتخذوا الأحرار والرهبان أرباباً من دون الله وهذه الربوبية لم تكن في الاعتراف لهم بالخلق أو الإحياء والإماتة وإنما كانت في إعطائهم حق التشريع والتحليل والتحريم، كما قال تعالى عنهم { اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله }⁽³⁵⁾

إن الرضا بربوبية الله تعالى يعني الرضا بحاكمية الله تعالى المطلقة وهيمنة شريعته المنزلة على كل الشرائع، ويعني أيضاً التسليم المطلق لأمره تعالى الذي أرسل به رسله صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ويعني كذلك التحاكم إلى دينه الذي أنزل دون شك أو تردد ولذلك فقد حكم الله تعالى على من نازعه في حق التحليل والتحريم أنهم لا يؤمنون بالآخرة وأنهم مكذبون بآيات الله تعالى وهم برهم يعدلون.

قال تعالى { قل هلم شهداءكم الذين يشهدون أن الله حرم هذا فإن شهدوا فلا تشهد معهم ولا تتبع أهواء الذين كذبوا بآياتنا والذين لا يؤمنون بالآخرة وهم برهم يعدلون }⁽³⁶⁾

قال سيد قطب رحمه الله في بيان هذه الآية: هذا حكم الله على الذين يغتصبون حق الحاكمية ويحاولونه بالتشريع للناس دون اعتبار لدعواهم أن ما يشرعونه هو من شريعة الله وليس بعد حكم الله رأي لأحد في هذه القضية الخطيرة.

فإذا أردنا أن نفهم لماذا يقضي الله سبحانه بهذا الحكم؟ ولماذا يعدهم مكذبين بآياته، غير مؤمنين بالآخرة، مشركين يعدلون برهم غيره...؟ فإن

⁽³⁵⁾ سورة التوبة، الآية: 31.

⁽³⁶⁾ سورة الأنعام، الآية: 150.

لنا أن نحاول الفهم، فتدبر حكمة الله في شرعه وحكمه أمر مطلوب من المسلم.

إن الله تعالى قد حكم على المشرعين للناس من عند أنفسهم، مهما قالوا أنه من شرع الله، بأنهم يكذبون بآياته، لأن آياته، إن كان المراد بها آياته الكونية، كلها تشهد بأنه الخالق الرزاق الواحد، والخالق الرزاق هو المالك، فيجب أن يكون وحده المتصرف الحاكم، فمن لم يفرد سبحانه بالحاكمة فقد كذب بآياته هذه.

وإن كان المقصود آياته القرآنية، فالنصوص فيها حاسمة وصريحة وواضحة في وجوب إفراده سبحانه بالحاكمة في حياة البشر الواقعية، واتخاذ شريعته وحدها قانونا وتعبيد الناس له وحده بالشرع النافذ والحكم القاهر.

كذلك حكم عليهم سبحانه بأنهم لا يؤمنون بالآخرة، فالذي يؤمن بالآخرة ويوقن أنه ملاق ربه يوم القيامة، لا يمكن أن يعتدي على ألوهية الله، ويدعي لنفسه حقه الذي يتفرد به، وهو حق الحاكمة المطلقة في حياة البشر ممثلة هذه الحاكمة في قضائه وقدره، وفي شريعته وحكمه.

ثم حكم عليهم في النهاية بأنهم برهم يعدلون، أي أنه حكم عليهم بالشرك الذي وصف به الكافرين، ذلك أنهم لو كانوا موحدين ما شاركوا الله سبحانه في حق الحاكمة الذي تفرد به أو ما قبلوا من عبد أن يدعيه ويزاوله وهم راضون. اهـ⁽³⁷⁾

وفي تفسير قوله تعالى {وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله}⁽³⁸⁾ قال الشنقيطي رحمه الله: ما دلت عليه هذه الآية الكريمة من أن ما اختلف

⁽³⁷⁾ في ظلال القرآن 1228.

⁽³⁸⁾ سورة الشورى، الآية: 10.

فيه الناس من الأحكام فحكمه إلى الله وحده لا إلى غيره، جاء موضحا في آيات كثيرة ... إلى أن قال:

وأما الآيات الدالة على أن اتباع تشريع غير الله المذكور كفر فهي كثيرة جدا، كقوله تعالى {إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون} (39)، وقوله تعالى {وإن أطعموهم إنكم لمشركون} (40)، وقوله تعالى {ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان ...} الآية (41)، والآيات بمثل ذلك كثيرة جدا، كما تقدم إيضاحه في الكهف ... إلى أن قال الشنقيطي رحمه الله:

ولما كان التشريع وجميع الأحكام شرعية كانت أو كونية قدرية، من خصائص الربوبية، كما دلت عليه الآيات المذكورة كان كل من اتبع تشريعا غير تشريع الله قد اتخذ ذلك المشرع ربا وأشركه مع الله ... إلى قوله رحمه الله:

وعلى كل حال فلا شك أن كل من أطاع غير الله في تشريع مخالف لما شرعه الله، فقد أشرك به مع الله كما يدل لذلك قوله تعالى {وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم} (42)، فسماهم شركاء لما أطاعوهم في قتل الأولاد. اهـ (43)

الرضا بحكم الله وتحكيم شريعته وعلاقته بالرضا بالإسلام

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: فالإسلام يتضمن الاستسلام لله وحده فمن استسلم له ولغيره كان مشركا، ومن لم يستسلم له كان مستكبرا

(39) سورة النحل، الآية: 100.

(40) سورة الأنعام، الآية: 121.

(41) سورة يس، الآية: 60.

(42) سورة الأنعام، الآية: 137.

(43) أضواء البيان 56:47/7.

عن عبادته، والمشارك به والمستكبر عن عبادته كافر، والاستسلام له وحده يتضمن عبادته وحده وطاعته وحده وهذا دين الإسلام الذي لا يقبل الله غيره وذلك إنما يكون بأن يُطاع في كل وقت بما أمر به في ذلك الوقت. اهـ⁽⁴⁴⁾

إن دين الإسلام هو جملة العقائد والأحكام والشرائع والآداب التي جاء بها محمد ﷺ من عند ربه سبحانه وتعالى ، وهذا هو المقصود بقوله تعالى {إن الدين عند الله الإسلام}⁽⁴⁵⁾، وهو المقصود بقوله تعالى {اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً}⁽⁴⁶⁾.

وإن الرضا بالإسلام ديناً هو الرضا بكل ما جاء به محمد ﷺ من العقائد الغيبية أو الشعائر التعبدية أو الأحكام التشريعية أو الآداب الاجتماعية أو الأحكام السياسية، لا فرق بين هذا وذاك فكل من عند الله.

فإن الذي قال {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة}⁽⁴⁷⁾ هو الذي قال {وأحل الله البيع وحرم الربا}⁽⁴⁸⁾.

وإن الذي قال {الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة}⁽⁴⁹⁾، والذي قال {والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله}⁽⁵⁰⁾، هو الذي قال أيضاً {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ومن يتولهم منكم فإنه منهم}⁽⁵¹⁾، وهو الذي قال {وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم

⁽⁴⁴⁾ الرسالة التدمرية 169 ومجموع الفتاوى 91/3.

⁽⁴⁵⁾ سورة آل عمران، الآية: 19.

⁽⁴⁶⁾ سورة المائدة، الآية: 3.

⁽⁴⁷⁾ سورة البقرة، الآية: 43.

⁽⁴⁸⁾ سورة البقرة، الآية: 275.

⁽⁴⁹⁾ سورة النور، الآية: 2.

⁽⁵⁰⁾ سورة المائدة، الآية: 38.

⁽⁵¹⁾ سورة المائدة، الآية: 51.

أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك} (52). كل ذلك قرآن يُتلى وكل ذلك دين واجب الإتيان. (53)

يقول ابن القيم - يرحمه الله : وأما الرضا بدينه فإذا قال، أو حكم، أو أمر، أو نهي، رضي كل الرضا. ولم يبق في قلبه حرج من حكمه. وسلم له تسليمًا. ولو كان مخالفاً لمراد نفسه أو هواه، أو قول مقلد و شيخه وطائفته. اهـ (54)

والرضا بالإسلام دينا هو الرضا والقبول بكل ما أنزله الله تعالى من تشريعات أو أحكام أو آداب أو سنة النبي ﷺ من ذلك. وإن أي مكلف لم يقبل شرع الله تعالى سواء بقوله أو بفعله، أو تمرد على أوامر الله تعالى وردها كلها أو رد بعضها فهو كافر بدين الإسلام، وإن تسمى بعد ذلك بأسماء المسلمين.

ولا ينفعه حينئذ ما يقوم به من ظواهر أعمال الإسلام من صلاة أو صيام أو حج ونحوه، فإن الإسلام له أسس لا يقبله الله تعالى إلا بوجودها، ومن هذه الأسس العظيمة الرضا بحكم الله تعالى ودينه وشريعته.

وإن أي مجتمع أو جماعة أو طائفة تتمرد على دين الله تعالى فلا تحكمه في حياتها وفي كل شئونها، إنما تعلن وبكل صراحة ووضوح أنها لا ترضى بالإسلام دينا، فإن أعظم علامات الرضا بدين الله تعالى هي تحكيم شريعته بين الناس.

ومتى كانت شريعة الله غائبة بين قوم، ومتى لم يكن دينه هو المهيمن على حياة الناس، فاعلم أن هؤلاء القوم إنما يرفضون دين الله تعالى، سواء قالوا

(52) سورة المائدة، الآية: 49.

(53) تحكيم الشريعة ل د. صلاح الصاوي 11:10.

(54) مدارج السالكين ت البغدادي 171/2.

ذلك بلسان الحال أو بلسان المقال، وإن لسان الحال أعظم من لسان المقال.

الرضا بحكم الله وشريعته وعلاقته بالإيمان بالنبي ﷺ.

من المعلوم من الدين بالضرورة أن الإيمان بالنبي ﷺ مع الإيمان بالله تعالى هما المدخل الصحيح إلى دين الإسلام، فإن شهادة أن لا إله إلا الله لا تقبل ممن لم ينطق بالشهادة للنبي ﷺ بالرسالة وهو قادر على ذلك. ولذلك فإن العلماء يقولون إن الإقرار بالشهادتين شرط في صحة الحكم بالإسلام، وإن من لم ينطق بالشهادتين، أو نطق بإحدهما دون الأخرى لا يصير مسلماً، إلا إذا كان غير متمكن من الإتيان بهما جميعاً لحرس أو عجمة.

ومن قال من العلماء إنه يكون مسلماً بشهادة أن لا إله إلا الله وحدها إنما قال ذلك لدلالاتها على شهادة أن محمداً رسول الله ﷺ.

ولذلك قال النووي رحمه الله: واتفق أهل السنة من المحدثين والفقهاء والمتكلمين على أن المؤمن الذي يُحكم بأنه من أهل القبلة ولا يخلد في النار لا يكون إلا من اعتقد بقلبه دين الإسلام اعتقاداً جازماً خالياً من الشكوك ونطق بالشهادتين.

فإن اقتصر على إحدهما لم يكن من أهل القبلة أصلاً، إلا إذا عجز عن النطق لخلل في لسانه أو لعدم التمكن منه لمعالجة المنية أو لغير ذلك، فإنه يكون مؤمناً ... إلى أن قال رحمه الله:

أما إذا اقتصر على قول لا إله إلا الله ولم يقل محمد رسول الله، فالمشهور من مذهبنا ومذاهب العلماء أنه لا يكون مسلماً.

ومن أصحابنا من قال: يكون مسلماً ويُطالَب بالشهادة الأخرى، فإن أبي جعل مرتداً.

ويُحتج لهذا القول بقوله ﷺ فيما رواه عنه أنس رضي الله عنه: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله) (55)، وهذا محمول عند الجماهير على قول الشهادتين، واستغني بذكر أحدهما عن الأخرى لارتباطهما وشهرتهما والله أعلم. اهـ (56)

إن حقيقة الرضا بمحمد ﷺ نبيا ورسولا تتمثل في الإيمان به وتصديق خبره وقبوله والانقياد له جملة وعلى الغيب، والتحاكم إلى هديه وشريعته صلى الله عليه وسلم.

وإن من لم يقبل ما جاء به محمد ﷺ من الشرائع والأحكام، أو تلقى هديه على الجملة من غير النبي ﷺ، أو لم يرض بحكمه ﷺ، أو لم يحكم بشريعته التي جاء بها فهو كافر بالنبي ﷺ غير مؤمن به.

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله في بيان المقصود بالإيمان بالنبي ﷺ: وأما الرضا بنبيه رسولا فيتضمن كمال الانقياد له والتسليم المطلق إليه بحيث يكون أولى به من نفسه.

فلا يتلقى الهدى إلا من مواقع كلماته ﷺ، ولا يُحاكم إلا إليه، ولا يُحكم عليه غيره، ولا يرضى بحكم غيره البتة لا في أسماء الرب وصفاته وأفعاله، ولا في شيء من أذواق حقائق الإيمان ومقدماته، ولا في شيء من أحكام ظاهرة وباطنة، ولا يرضى في ذلك بحكم غيره، ولا يرضى إلا بحكمه. اهـ (57)

(55) متفق عليه.

(56) شرح صحيح مسلم 149/1.

(57) مدارج السالكين 171/2.

ومما يبين اشتراط الرضا بحكم النبي ﷺ ودينه وهديه وشريعته في صحة الإيمان بالله تعالى أن الله تعالى أقسم بنفسه المقدسة أن أحدا لا يكون مؤمنا حتى يحكم النبي ﷺ وشريعته في كل شيء ولا يكون في نفسه ضيق أو حرج من ذلك الحكم بل يجب أن يمتلئ قلبه بالرضا والتسليم والقبول، فقال تعالى {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما} (58)

قال ابن كثير رحمه الله: يقسم تعالى بنفسه الكريمة المقدسة أنه لا يؤمن أحد حتى يحكم الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكم به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطنا وظاهرا، ولهذا قال {ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما}، أي إذا حكموك يطيعونك في بواطنهم فلا يجدون في أنفسهم حرجا مما حكمت به وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلمون لذلك تسليما كلياً من غير ممانعة ولا مدافعة ولا منازعة، كما ورد في الحديث: (لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعا لما جئت به). اهـ (59)

قال الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ: وقد نفى الله سبحانه وتعالى الإيمان عن من لم يحكموا النبي ﷺ فيما شجر بينهم، نفياً مؤكداً بتكرار أداة النفي وبالقسم، قال تعالى {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت}، والحرج: الضيق، بل لا بد من اتساع صدورهم لذلك وسلامتها من القلق والاضطراب.

ولم يكتف تعالى أيضاً هنا بهذين الأمرين، حتى يضموا إليهما التسليم وهو كمال الانقياد لحكمه ﷺ، بحيث يتخلون هاهنا من أي تعلق للنفس بهذا الشيء ويسلموا ذلك إلى الحكم الحق أتم تسليم، ولهذا أكد ذلك بالمصدر

(58) سورة النساء، الآية: 65.

(59) تفسير ابن كثير ت سلامة 2/349.

المؤكد، وهو قوله جل شأنه {تسليما} المبين أنه لا يُكْتَفَى ها هنا بالتسليم، بل لا بد من التسليم المطلق. اهـ⁽⁶⁰⁾

قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على تفسير قوله تعالى {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم}:

فانظروا أيها المسلمون، في جميع البلاد الإسلامية أو البلاد التي تنتسب للإسلام، في أقطار الأرض إلى ما صنع بكم أعداؤكم المبشرون والمستعمرون.

إذ ضربوا على المسلمين قوانين ضالة مدمرة للأخلاق والآداب والأديان قوانين إفرنجية وثنية، لم تُبنَ على شريعة ولا دين.

بل بنيت على قواعد وضعها رجل كافر وثني أبي أن يؤمن برسول عصره عيسى عليه السلام وأصر على وثنيته، إلى ما كان من فسقه وفجوره وتحتكه!

هذا هو جوستينيان أبو القوانين وواضع أسسها فيما يزعمون، والذي لم يستح رجل من كبار رجالات مصر المنتسبين ظلما وزورا إلى الإسلام، أن يترجم قواعد ذاك الرجل الفاسق الوثني، ويسميها مدونة جوستينيان سخرية وهزءا بمدونة مالك إحدى موسوعات الفقه الإسلامي المبني على الكتاب والسنة، والمنسوبة إلى إمام دار الهجرة.

فانظروا إلى مبلغ ذلك الرجل من السخف، بل من الوقاحة والاستهتار! هذه القوانين التي فرضها على المسلمين أعداء الإسلام السافر هي في حقيقتها دين آخر جعلوه دينا للمسلمين بدلا من دينهم النقي السامي، لأنهم أوجبوا عليهم طاعتها، وغرسوا في قلوبهم حبها وتقديسها والعصبية لها.

⁽⁶⁰⁾ فتاوى ورسائل سماحة الشيخ 285:284/12.

حتى لقد تجري على الألسنة والأقلام كثيرا كلمات تقديس القانون و قدسية القضاء مثل: حرم المحكمة، وأمثال ذلك من الكلمات التي يأبون أن توصف بها الشريعة الإسلامية وآراء الفقهاء الإسلاميين.

بل هم حينئذ يصفونها بكلمات الرجعية والجمود والكهنوت وشريعة الغاب، إلى أمثال ما ترى من المنكرات في الصحف والمجلات والكتب العصرية، التي يكتبها أتباع أولئك الوثنيين!

ثم صاروا يطلقون على هذه القوانين ودراساتها كلمة الفقه والفقيه والتشريع والمشرع وما إلى ذلك من الكلمات التي يطلقها علماء الإسلام على الشريعة وعلمائها.

وينحدرون فيتجرءون على الموازنة بين دين الإسلام وشريعته وبين دينهم المفترى الجديد ... إلى أن قال أحمد شاكر رحمه الله:

وصار هذا الدين الجديد هو القواعد الأساسية التي يتحاكم إليها المسلمون في أكثر بلاد الإسلام ويحكمون بها، سواء منها ما وافق في بعض أحكامه شيئا من أحكام الشريعة وما خالفها، وكله باطل وخروج، لأن ما وافق الشريعة إنما وافقها مصادفة لا اتباعا لها، ولا طاعة لأمر الله وأمر رسوله.

فالموافق والمخالف كلاهما مرتكس في حمأة الضلالة، يقود صاحبه إلى النار لا يجوز لمسلم أن يخضع له أو يرضى به. اهـ⁽⁶¹⁾

وكل ما سبق يدل دلالة واضحة على أن من لم يتحاكم إلى الله ورسوله ﷺ أو لم يرض بحكم الله ورسوله ﷺ بأن حكم غيرهما، من كان هذا حاله فإنه لم يؤمن بالله تعالى ولم يرض به ربا، ولم يؤمن بالإسلام ولم يرض به ديناً، ولم يؤمن بالنبي ﷺ ولم يرض به رسولا.



الفصل الثاني: الأدلة القرآنية ونصوص كلام العلماء في بيان المناطات المكفرة في مسألة الحكم والتشريع.

تبين من الفصل السابق أن أصل الدين وأساسه الذي يقوم عليه هو الرضا بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ المتمثل في أحكام الإسلام كلها، وتقدم بيان أن من لم يتحاكم إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أو لم يرض بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ، بأن حكمَ بغيرهما أو حكمَ غيرهما، فقد نازع الله تعالى في أخص صفات الربوبية والألوهية وفي أسمائه وصفاته تعالى.

وبيناً أن الرضا بالله تعالى إلهاً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً وبالإسلام ديناً يقتضي من العبد أن يكون المرجع الأول والأخير عنده هو دين الله تعالى، وما لم يلتزم العبد بذلك فليس بمسلم، لأن الإسلام هو الاستسلام لأحكام الله تعالى والرضا بقضائه وحكمه ومن لم يستسلم لله تعالى ولدينه فهو مشرك.

وبيناً أن كل طائفة أو جماعة أو هيئة أو مؤسسة لا يكون مرجعها الأول والأخير هو كتاب الله تعالى وسنة النبي ﷺ فليسوا بمسلمين، بل هم كفار بالله تعالى ورسوله ﷺ وبدينه.

ومع وضوح هذا الحكم وبيانه وجلائه في كتاب الله تعالى، فقد وجدنا في زماننا هذا من نازع فيه من أهل الضلالة وعلماء السلطان الآكلين على كل الموائد، بل وذهبوا يلتمسون للطواغيت المعاذير في حكمهم بغير ما أنزل الله

تعالى، ويحاولون أن يلووا عنق بعض الأدلة الشرعية ويؤولونها تأويلاً غير صحيح، ويضعونها في غير موضعها اللائق بها ليدللوا على صحة ما ذهبوا إليه.

وهؤلاء إما أنهم قد دخلت عليهم شبه الجهمية الذين يشترطون للحكم بالكفر على فاعله أو قائله أن يكفر بقلبه، فيرجعون الكفر كله إلى عمل القلب، وقد بينا ضلال هؤلاء وبطلان مذهبهم في المسألة الخامسة من الباب الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب.

وإما أن هؤلاء قد دخلت عليهم شبهة المرجئة القائلين بصحة الإيمان بالإقرار بالشهادتين دون اعتبار لانتفاء نواقضها، وكلا الفريقين، من قال بقول الجهمية ومن قال بقول المرجئة، قد قال باطلاً وأخطأ فيما ذهب إليه، وقد بينا بطلان مذهب المرجئة ومدى مخالفته لمذهب أهل السنة والجماعة في المسألة الأولى من الباب الثاني من الجزء الأول من هذا الكتاب.

وليت الأمر قد وقف عند هذا الحد فقط، بل ذهب هؤلاء مذهباً بعيداً وذلك بنسبة مخالفتهم، الذين يكفرون الطواغيت الحاكمين بغير ما أنزل الله والمبدلين لشريعة الله تعالى، إلى مذهب الخوارج الذين يكفرون أهل الإسلام بالمعصية غير المكفرة، وهذا ظلم وجهل منهم.

وكما سنبين إن شاء الله تعالى بالأدلة الشرعية أن الإجماع حاصل على ما أنكروه ونقموه من تكفير من لم يحكم بما أنزل الله أو حكم بغير الشريعة أو بدل أحكام الله تعالى وألزم الناس بقوانين وضعية مخالفة لدين الله تعالى.

وفي هذا الفصل نبين إن شاء الله تعالى الأدلة الشرعية وكلام أهل العلم على صحة ما قررناه في الفصل السابق.

ونحن نسوق إن شاء الله تعالى الأدلة القرآنية على ذلك مدعومة بأقوال أهل العلم والتفسير في بيان معناها، مع كشف شبه من خالف في الاستدلال بهذه الأدلة الصريحة.

تنبيه في أهمية فهم الواقع للمفتي والحاكم.

وقبل الشروع في إيراد الأدلة الشرعية ننبه إلى أمر هام وهو الذي يعتبر مدخلا هاما للحكم في هذه المسألة وغيرها، وهو المتعلق بفقه الواقع.

فإننا نجد كثيرا من أهل الصلاح والتقوى وأهل العلم والفتوى يُقدِّمون على الكلام في مسائل هم لا يعرفون الواقع فيها معرفة تامة، ولا يتنبهون إلى مداخل أهل الفجور والطغيان، وما يستعملونه من حيلٍ لاستخراج الفتاوى من المشايخ والعلماء بحيث تخدم هذه الفتاوى أهدافهم الخبيثة التي يعملون بها على تدمير الإسلام وأهله.

وهؤلاء العلماء إنما يُفتون بهذه الفتاوى ويطلقون هذه الأحكام ولا يقصدون بها ما يستعملها أعداء الله تعالى فيها، ولو علم أصحاب الفتاوى ومن أطلق هذه الأحكام هذه الأهداف الخبيثة والحيل الماكرة ما أقدموا على إصدار هذه الفتاوى والأحكام، وهذا هو ظننا بهؤلاء المشايخ والعلماء والصالحين.

ومما يجب على المفتي أو العالم أو الحاكم أو القاضي معرفة الواقع فيما يفتي فيه، ومعرفة حيل أهل الفجور والضلال والفساد في استخراج الأحكام والفتاوى التي تسوغ أفعالهم، ومعرفة عُرف الناس في استخدام الألفاظ.

فالواجب على العالم والمفتي والحاكم إذا عرضت عليه قضية أو سُئِلَ في حكم يتعلق بالواقع، أن يستقصي صفة هذا الواقع بالتفصيل قبل أن يُقدِّم

على الحكم فيه، وهذا من مهمات الفتوى وشرط لتمكن الحاكم والمفتي من الإفتاء الصحيح.

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى : ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم من الفتوى والحكم إلا بنوعين من الفهم.

أحدها: فهم الواقع والفقهاء فيه واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط بها علما.

والنوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر.

فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجرا، فالعالم من يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله. اهـ⁽⁶²⁾

وقال رحمه الله: ذكر عبد الله بن بطة في كتابه في الخلع عن الإمام أحمد أنه قال: لا ينبغي للرجل أن ينصب نفسه للفتيا حتى يكون فيه خمس خصال: أولها: أن تكون له نية، فإن لم يكن له نية لم يكن عليه نور ولا على كلامه نور.

والثانية: أن يكون له علم وحلم ووقار وسكينة.

والثالثة: أن يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفته.

والرابعة: الكفاية وإلا مضغه الناس.

والخامسة: معرفة الناس.

ثم قال ابن القيم رحمه الله:

وأما الخامسة: معرفة الناس، فهذا أصل عظيم يحتاج إليه المفتي والحاكم فإن لم يكن فقيها فيه، فقيها في الأمر والنهي ثم يطبق أحدهما على الآخر، وإلا كان ما يفسد أكثر مما يصلح.

⁽⁶²⁾ إعلام الموقعين عن رب العالمين ط العلمية 69/1.

فإنه إذا لم يكن فقيها في الأمر، له معرفة بالناس تصور له الظالم بصورة المظلوم وعكسه، والمحق بصورة المبطل وعكسه، وراج عليه المكر والخداع والاحتيال، وتصور له الزنديق في صورة الصّديق، والكاذب في صورة الصادق، ولبس كل مبطل ثوب زور تحتها الإثم والكذب والفجور، وهو لجهله بالناس وأحوالهم وعوائدهم وعرفياتهم لا يميز هذا من هذا.

بل ينبغي له أن يكون فقيها في معرفة مكر الناس وخداعهم واحتيالهم وعوائدهم وعرفياتهم، فإن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان والعوائد والأحوال، وذلك كله من دين الله كما تقدم بيانه، وبالله التوفيق. اهـ⁽⁶³⁾.

ولما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن حكم التتار بيّن رحمه الله أن الكلام على حكمهم يتوقف على معرفة شيئين وهما: المعرفة بحالهم، ومعرفة حكم الله في أمثالهم، وبعد أن بين رحمه الله تعالى حكم الله في أمثالهم شرع ببيان أحوالهم في خمسة صفحات كاملة.⁽⁶⁴⁾

هذا وإن مما يسبب كثيرا من الخلاف بين المسلمين في مسألة الحكم والتشريع وحكم من خرج عن حكم الله تعالى بصورة من الصور هو عدم تنقيح وتحقيق مناط الأحكام النظرية بصورة سليمة، فيورث ذلك إما غلو في الأحكام أو تفريط فيها، والحق وسط بين طرفين، والواجب وضع كل دليل بما يليق به من المقامات، وإلا أدى خلاف ذلك إلى ضرب الأدلة الشرعية بعضها ببعض وما أنزل الكتاب ليضرب بعضه ببعض بل ليُعمل بكل دليل في محله اللائق به.

المناطات المكفرة في مسألة الحكم والتشريع على وجه الإجمال

⁽⁶³⁾ إعلام الموقعين عن رب العالمين ط العلمية 4/152.

⁽⁶⁴⁾ مجموع الفتاوى 28/510.

وأما بالنسبة للمناطق المكفرة في مسألة الحكم والتشريع فهي متعددة، فإن الطاعة المطلقة لغير الله تعالى ورسوله ﷺ مناط مكفر، وذلك لأن الله تعالى قد افترض على عباده طاعته وطاعة رسوله ﷺ وجعل ذلك من أعظم العبادات، فمن أعطى شخصا ما أو جهة أو هيئة أو طائفة أو حزبا حق الطاعة المطلقة دون التقيد بالرجوع إلى دين الله تعالى فقد جعل هذا الغير. أيا كان، ربا وإلهام مع الله تعالى، وصرف إليه أعظم ما يُصرف إلى الله تعالى من الطاعات.

وكذلك فإن عدم الرضا بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ مناط مكفر، وهذا الرضا إنما تكون حقيقته في القلب ويظهر أثره على الجوارح من انقياد وطاعة.

فمن لم يرض بحكم الله تعالى ورسوله ﷺ بقلبه أو صرح بذلك بلسانه أو أعرض عن حكم الله تعالى بعد أن دُعي إليه أو سفّه حكما من أحكام الله تعالى الثابتة فقد كفر بالله العظيم، وإن أي رد ولو لحكم واحد من أحكام الله تعالى ورسوله ﷺ عمل مكفر أيا كانت صورة هذا الرد.

وكذلك فإن ترك الحكم بما شرعه الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم في أي مجال كان مناط مكفر ولو لم يحكم بغيره، فإن مجرد الترك لحكم الله تعالى كفر وردة عن الدين.

وإن الحكم بغير ما أنزل الله تعالى في كتابه أو ما شرعه على لسان رسوله ﷺ في القليل أو الكثير كفر مخرج من ملة الإسلام، سواء كان ذلك من قاض معين أو من حكم مختار أو ممن وُكل له أمر الحكم وفصل الخصومات بين الناس، ومن هذا الباب تبديل أحكام الله تعالى والحكم بالشرائع المبدلة والفصل بها بين الناس، فهذا كفر مخرج من ملة الإسلام بإجماع العلماء.

وكذلك فإن تشريع الأحكام والشرائع من دون الله تعالى مناط مكفر ومخرج من ملة الإسلام، فأما هيئة أو طائفة أو منظمة أو حزب أو حتى فرد واحد أعطى لنفسه أو لغيره حق تشريع الأحكام من دون الله تعالى فقد كفر بالله العظيم وبدينه القويم، فهذا مختصر جامع للمنطقات المكفرة في مسألة الحكم والتشريع وسيأتي تفصيلها إن شاء الله تعالى مع الأدلة الشرعية ونصوص أقوال أهل العلم الواردة فيها.

المناط الأول: الطاعة المطلقة لغير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.

الدليل الأول

قال تعالى {قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا، ولا يتخذ بعضنا أربابا من دون الله، فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون} (65)

هذه الآية خطاب لأهل الكتاب جميعا أن يجتمعوا هم والمؤمنون على كلمة سواء وعلى توحيد الله تعالى وعلى دينه الحق الذي لا يقبل من أحد دينا سواه، وإن أصل هذا الدين الأصيل هو إفراد الله تعالى بالطاعة والانقياد وعدم الإشراك به في ذلك.

والآية الكريمة تبين أن من أطاع غيره في التحليل والتحريم والتشريع - الربوبية، من دون الله تعالى فقد اتخذها ربا وإلهًا وأشركه مع الله تعالى، وهذه أحد المناطات المكفرة في مسألة الحكم والتشريع.

(65) سورة آل عمران، الآية: 64.

قال القرطبي رحمه الله في تفسيرها: قوله تعالى {قل يا أهل الكتاب} الخطاب في قول الحسن وابن زيد والسدي لأهل نجران وفي قول قتادة وابن جريج وغيرها لليهود المدينة، خوطبوا بذلك لأنهم جعلوا أحبارهم في الطاعة لهم كالآرباب ... إلى قوله:

قوله تعالى {ولا يتخذ بعضا أربابا من دون الله} أي لا نتبعه في تحليل شيء أو تحريمه إلا فيما حله الله تعالى، وهو نظير قوله تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله}، معناه أنهم أنزلوهم منزلة ربهم في قبول تحريمهم وتحليلهم لما لم يحرمه الله ولم يحله الله... إلى أن قال القرطبي رحمه الله:

{فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون}، أي متصفون بدين الإسلام منقادون لأحكامه معترفون بما لله علينا في المن والإنعام، غير متخذين أحدا ربا لا عيسى ولا عزيزا ولا الملائكة، لأنهم بشر مثلنا محدث كحدوثنا، ولا نقبل من الرهبان شيئا بتحريمهم علينا ما لم يحرمه الله علينا، فنكون قد اتخذناهم أربابا. اهـ (66)

وقال ابن كثير رحمه الله: هذا الخطاب يعم أهل الكتاب من اليهود والنصارى ومن جرى مجراهم، {قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة}، والكلمة تطلق على الجملة المفيدة، كما قال هاهنا، ثم وصفها بقوله: {سواء بيننا وبينكم}، أي عدل ونصف نستوي نحن وأنتم فيها، ثم فسرهما بقوله {أن لا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئا}، لا وثناً ولا صليبا ولا صنماً ولا طاغوتاً ولا ناراً ولا شيئا، بل نفرد العبادة لله وحده لا شريك له، وهذه دعوة جميع الرسل، قال الله تعالى {وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون} وقال تعالى {ولقد بعثنا في كل أمة رسولا أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت}، ثم قال تعالى: {ولا يتخذ بعضنا

(66) تفسير القرطبي 107:105/4.

بعضاً أرباباً من دون الله}، وقال ابن جريج: يعني يطيع بعضنا بعضاً في معصية الله، وقال عكرمة: يسجد بعضنا لبعض {فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون}، أي فإن تولوا عن هذا النصف وهذه الدعوة، فاشهدوا أنتم على استمراركم على الإسلام الذي شرعه الله لكم⁽⁶⁷⁾. اهـ

وقال سيد قطب رحمه الله: إن أظهر خصائص الألوهية بالقياس إلى البشرية تعبد العبيد والتشريع لهم في حياتهم وإقامة الموازين لهم، فمن ادعى لنفسه شيئاً من هذا فقد ادعى لنفسه أظهر خصائص الألوهية وأقام نفسه للناس إلهاً من دون الله... إلى أن قال:

إن الناس في جميع الأنظمة الأرضية يتخذ بعضهم بعضاً أرباباً من دون الله يقع هذا في أرقى الديمقراطيات كما يقع في أحط الدكتاتوريات سواء.

إن أول خصائص الربوبية هو حق تعبد الناس، حق إقامة الأنظمة والمناهج والشرائع والقوانين والقيم والموازين، وهذا الحق في جميع الأنظمة الأرضية يدعيه بعض الناس . في صورة من الصور . ويرجع الأمر فيه إلى مجموعة من الناس على أي وضع من الأوضاع، وهذه المجموعة هي التي تخضع الآخرين لتشريعها وموازينها وتصوراتها وهي الأرباب الأرضية التي يتخذها بعض الناس أرباباً من دون الله . اهـ⁽⁶⁸⁾

الدليل الثاني

قال تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والمسيح بن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون}⁽⁶⁹⁾

⁽⁶⁷⁾ تفسير ابن كثير ت سلامة 2/55:56.

⁽⁶⁸⁾ في ظلال القرآن 406:407

⁽⁶⁹⁾ سورة التوبة، الآية: 31.

فهذه الآية تبين بجلاء ووضوح أن سببا رئيسيا في كفر أهل الكتاب من قبلنا هو طاعتهم للأخبار والرهبان في التحليل والتحريم ونبذ حكم الله تعالى، وهذا الحكم ثابت في حق كل من أعطى لغير الله ورسوله صلى الله عليه وسلم حق الطاعة المطلقة، وهذا هو عين ما يفعله الطواغيت في برلماناتهم الشركية، فإنهم يعطون بعض البشر حق التشريع للناس من دون الله تعالى ويلزمون الناس بطاعة هذه التشريعات ويحرمون معصيتها بل ويعاقبون من خرج عليها أو تمرد على تنفيذها.

ولئن كان أهل الكتاب من قبلنا قد كفروا بطاعتهم للعلماء . أي الأخبار . والعباد، أي الرهبان، في تحليل الحرام وتحريم الحلال، فكيف بمن أطاع العلمانيين أو الملحدين أو الفاسدين أو من لا يحسن تلاوة القرآن ولا يعرف سنة رسول الله ﷺ ، وليس بالطبع عالما ولا عابدا.

فلا شك أن من أعطى هؤلاء أو غيرهم حق التشريع من دون الله تعالى. تحت أي مسمى من المسميات، فقد كفر بالله تعالى وخرج عن ملة الإسلام.

قال ابن كثير رحمه الله: وقوله تعالى { اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم }، روى الإمام أحمد والترمذي وابن جرير من طرق عن عدي بن حاتم رضي الله عنه أنه لما بلغته دعوة رسول الله ﷺ فر إلى الشام، وكان قد تنصر في الجاهلية، فأسرت أخته وجماعة من قومه، ثم من رسول الله ﷺ على أخته وأعطاهما فرجعت إلى أخيها فرغبته في الإسلام وفي القدوم على رسول الله ﷺ ، فقدم عدي رضي الله عنه إلى المدينة وكان رئيسا في قومه طيء ، وأبوه حاتم الطائي المشهور بالكرم، فتحدث الناس بقدومه، فدخل على رسول الله ﷺ ، وفي عنق عدي صليب من فضة، وهو يقرأ هذه الآية { اتخذوا أبحارهم ورهبانهم أربابا من دون الله } قال: فقلت: إنهم لم

يعبدوهم، فقال ﷺ: (بلى، إنهم حرموا عليهم الحلال وأحلوا لهم الحرام فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم...) الحديث إلى أن قال ابن كثير رحمه الله:

وهكذا قال حذيفة بن اليمان وعبد الله بن عباس وغيرهما في تفسير قوله تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله} إنهم اتبعوهم فيما حللوا وحرّموا، وقال السدي: استنصحو الرجال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم، ولهذا قال تعالى {وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا} أي الذي إذا حرم الشيء فهو الحرام وما حلله فهو الحلال وما شرعه اتبع وما حكم به نفذ {لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون} أي تعالى وتقدس وتنزه عن الشركاء والنظراء والأعوان والأضداد والأولاد، لا إله إلا هو، ولا رب سواه. اهـ⁽⁷⁰⁾

قال البغوي رحمه الله: فإن قيل إنهم لم يعبدوا الأحبار والرهبان، بمعنى الركوع والسجود، قلنا: معناه أنهم أطاعوهم في معصية الله واستحلوا ما أحلوا وحرّموا ما حرّموا فاتخذوهم كالأرباب. اهـ⁽⁷¹⁾

وقال ابن تيمية رحمه الله: وقد قال تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله والمسيح بن مريم، وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون}، وذكر حديث عدي ثم قال: وكذلك قال أبو البختري: أما إنهم لم يصلوا لهم ولو أمروهم أن يعبدوهم من دون الله ما أطاعوهم، ولكن أمروهم فجعلوا حلال الله حرامه وجعلوا حرام الله حلاله فأطاعوهم فكانت تلك الربوبية، وقال الربيع بن أنس: قلت لأبي العالية: كيف كانت تلك الربوبية في بني إسرائيل؟ قال: كانت الربوبية أنهم وجدوا في كتاب الله ما أمروا به ونهوا عنه فقالوا: لن نسبق أحبارنا بشيء، فما

⁽⁷⁰⁾ تفسير ابن كثير ت سلامة 4/135.

⁽⁷¹⁾ تفسير البغوي ط طيبة 4/39.

أمرونا به ائتمرنا، وما نهنونا عنه انتهينا، لقولهم: فاستنصحو الرجال ونبذوا كتاب الله وراء ظهورهم.

فقد بين النبي ﷺ أن عبادتهم إياهم كانت في تحليل الحرام وتحريم الحلال، لا أنهم صلوا لهم وصاموا لهم ودعوههم من دون الله فهذه عبادة للرجال وتلك عبادة للأموال وقد بينها النبي ﷺ وقد ذكر الله أن ذلك شرك بقوله {لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون}. اهـ⁽⁷²⁾

وقد قال أيضا رحمه الله: فمن جعل غير الرسول ﷺ تحب طاعته في كل ما يأمر به وينهى عنه وإن خالف أمر الله ورسوله ﷺ فقد جعله ندا وربما صنع به ما تصنع النصارى بالمسيح فهذا من الشرك الذي يدخل صاحبه في قوله تعالى {ومن الناس من يتخذ من دون الله أندادا يحبونهم كحب الله والذين آمنوا أشد حبا لله}. اهـ⁽⁷³⁾

وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ في كتابه فتح المجيد معلقا على آية التوبة: فظهر بهذا أن الآية دلت على أن من أطاع غير الله ورسوله، وأعرض عن الأخذ بالكتاب والسنة في تحليل ما حرم الله، أو تحريم ما أحله الله، وأطاعه في معصية الله، واتبعه فيما لم يأذن به الله، فقد اتخذ ربا ومعبودا وجعله لله شريكا، وذلك ينافي التوحيد الذي هو دين الله الذي دلت عليه كلمة الإخلاص (لا إله إلا الله).

فإن الإله هو المعبود، وقد سمى الله تعالى طاعتهم عبادة لهم، وسماهم أربابا، كما قال تعالى {ولا يأمركم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا}، أي شركاء لله تعالى في العبادة {أيامركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون} وهذا هو الشرك، فكل معبود رب، وكل مطاع ومتبع على غير ما شرعه الله ورسوله

⁽⁷²⁾ مجموع الفتاوى 67/7.

⁽⁷³⁾ مجموع الفتاوى 267/10.

فقد اتخذ المطيع المتبع ربا معبودا، كما قال تعالى في آية الأنعام {وإن أطمعتموهم إنكم لمشركون} وهذا هو وجه مطابقة الآية للترجمة، ويشبه هذه الآية في المعنى قوله تعالى {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله}، والله أعلم. اهـ⁽⁷⁴⁾.

قال الشنقيطي رحمه الله في قوله تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله...} الآية: فإن عدي بن حاتم رضي الله عنه لما قال للنبي صلى الله عليه وسلم كيف اتخذوهم أربابا؟ قال له النبي صلى الله عليه وسلم، إنهم أحلوا لهم ما حرم الله وحرموا عليهم ما أحل الله فاتبعوهم، وذلك هو معنى اتخذهم إياهم أربابا.

ويُفهم من هذه الآيات بوضوح لا لبس فيه أن من اتبع تشريع الشيطان مؤثرا له على ما جاءت به الرسل فهو كافر بالله عابد للشيطان، متخذ الشيطان ربا وإن سمي اتباعه للشيطان بما شاء من الأسماء، لأن الحقائق لا تتغير بإطلاق الألفاظ عليها كما هو معلوم. اهـ⁽⁷⁵⁾.

وقال سيد قطب رحمه الله: ومن النص القرآني الواضح الدلالة ومن تفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو فصل الخطاب ثم من مفهومات المفسرين الأوائل والمتأخرين تخلص لنا حقائق في العقيدة والدين ذات أهمية بالغة نشير إليها هنا بغاية الاختصار.

أن العبادة هي الاتباع في الشرائع بنص القرآن وتفسير رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فاليهود والنصارى لم يتخذوا الأحبار والرهبان أربابا بمعنى الاعتقاد بألوهيتهم أو تقديم الشعائر التعبدية لهم، ومع هذا فقد حكم الله سبحانه عليهم بالشرك في هذه الآية، وبالكفر في آية تالية في السياق لمجرد أنهم تلقوا منهم الشرائع فأطاعوهم واتبعوها، فهذا وحده دون الاعتقاد

⁽⁷⁴⁾ فتح المجيد 106.

⁽⁷⁵⁾ أضواء البيان 307/1.

والشعائر يكفي لاعتبار من يفعله مشركا الشرك الذي يخرج من عداد المؤمنين ويدخله في عداد الكافرين

إن النص القرآني يسوي في الوصف بالشرك واتخاذ الأرباب من دون الله بين اليهود الذين قبلوا التشريع من أحبارهم وأطاعوه واتبعوه وبين النصاري الذين قالوا بالوهية المسيح اعتقادا وقدموا إليه الشعائر في العبادة فهذه كتلك سواء في اعتبار فاعلها مشركا بالله الشرك الذي يخرج من عداد المؤمنين ويدخله في عداد الكافرين.

إن الشرك بالله يتحقق بمجرد إعطاء حق التشريع لغير الله من عباده ولو لم يصحبه شرك في الاعتقاد بالوهيته ولا تقديم الشعائر التعبدية له. اهـ⁽⁷⁶⁾
وفي بيان المناط المكفر في مسألة الطاعة لغير الله تعالى يقول ابن تيمية رحمه الله: وهؤلاء الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا حيث أطاعوهم في تحليل ما حرم الله وتحريم ما أحل الله، يكونون على وجهين:

أحدهما: أن يعلموا أنهم بدلوا دين الله فيتبعونهم على التبديل، فيعتقدون تحليل ما حرم الله، وتحريم ما أحل الله اتباعا لرؤسائهم، مع علمهم أنهم خالفوا دين الرسل، فهذا كفر وقد جعله الله ورسوله شركا وإن لم يكونوا يصلون لهم ويسجدون لهم، فكان من اتبع غيره في خلاف الدين مع علمه أنه خلاف الدين واعتقد ما قاله ذلك، دون ما قاله الله ورسوله، مشركا مثل هؤلاء.

والثاني: أن يكون اعتقادهم وإيمانهم بتحريم الحرام وتحليل الحلال ثابتا، لكنهم أطاعوهم في معصية الله، كما يفعل المسلم ما يفعله من المعاصي التي يعتقد أنها معاص، فهؤلاء لهم حكم أمثالهم من أهل الذنوب. اهـ⁽⁷⁷⁾

⁽⁷⁶⁾ في ظلال القرآن 1642.

ومما يجب أن يُعلم أن هذا التشريع قد يتمثل في اختراع حكم جديد ليس له أصل أو في تعديل حكم ثابت قائم، وكل هذا تشريع.

فمن اخترع للناس حكما لم يشرعه الله تعالى في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ فهو كافر، ومن بدل حكما ثابتا من أحكام الكتاب والسنة كأن يبدل تحريما ثابتا بجعله حلالا أو حلالا ثابتا بجعله حراما فهو كافر مثل الأول سواء بسواء، وهذا الحكم ينطبق أيضا على من يغير الحدود الثابتة بنص القرآن والسنة أو يغير عقوبتها الشرعية.

ولذلك قال ابن حزم رحمه الله: لأن إحداث الأحكام لا يخلو من أحد أربعة أوجه:

1- إما إسقاط فرض لازم، كإسقاط بعض الصلاة أو بعض الصيام أو بعض الزكاة أو بعض الحج أو بعض حد الزنا أو حد القذف، أو إسقاط جميع ذلك.

2- وإما زيادة في شيء منها، أو إحداث فرض جديد.

3- وإما إحلال محرم كتحويل لحم الخنزير والخمر والميتة.

4- وإما تحريم محلل كتحويل لحم الكبش وما أشبه ذلك.

وأي هذه الوجوه كان فالقائل به كافر مشرك، لاحق باليهود والنصارى والفرض على كل مسلم قتل من أجاز شيئا من هذا دون استتابة، ولا قبول توبة إن تاب، واستصفاء ماله لبيت مال المسلمين، لأنه مبدل لدينه، وقد قال ﷺ (من بدل دينه فاقتلوه) .(78) اهـ

وقال ابن حزم أيضا: وأيضا فلا فرق بين جواز شرع شريعة من إيجاب أو تحريم أو إباحة بالرأي لم ينص تعالى عليه ولا رسوله عليه السلام، وبين

(77) مجموع الفتاوى 70/7.

(78) الإحكام في أصول الأحكام ت شاكر 110/6.

إبطال شريعة شرعها الله على لسان رسوله ﷺ بالرأي، والمفرق بين هذين العاملين متحكم بالباطل مفتر، وكلاهما كفر لا خفاء به. اهـ (79)

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه أو حرم الحلال المجمع عليه أو بدل الشرع المجمع عليه كان كافرا باتفاق الفقهاء. اهـ (80)

وقال ابن تيمية رحمه الله أيضا: ومعلوم بالاضطرار من دين المسلمين وباتفاق جميع المسلمين أن من سوغ اتباع غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد ﷺ فهو كافر وهو ككفر من آمن ببعض الكتاب وكفر ببعض الكتاب، كما قال تعالى ﴿إن الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلا * أولئك هم الكافرون حقا وأعتدنا للكافرين عذابا مهينا﴾ (81)

وهذا التحليل والتحريم من دون الله تعالى لا يجوز لأحد أن يُقدم عليه وخاصة ممن ينتسب إلى العلم وأهله، فإن فتنة الناس بأهل العلم أعظم من فتنتهم بغيرهم.

ولذلك فقد قال ابن تيمية رحمه الله عن العالم الذي يترك حكم الله تعالى ويتبع هوى الحكام: ومتى ترك العالم ما علمه من كتاب الله وسنة رسوله واتبع حكم الحاكم المخالف لحكم الله ورسوله كان مرتدا كافرا، يستحق العقوبة في الدنيا والآخرة، قال تعالى ﴿المص * كتاب أنزل إليك فلا يكن في صدرك حرج منه لتنذر به وذكرى للمؤمنين * اتبعوا ما أنزل إليكم من

(79) الإحكام في أصول الأحكام ت شاكر 31/6.

(80) مجموع الفتاوى 267/3.

(81) سورة النساء، الآية: 150.

ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون} (82)، ولو ضرب وحُبس وأُوذي بأنواع الأذى ليدع ما علمه من شرع الله ورسوله الذي يجب اتباعه واتباع حكم غيره كان مستحقا لعذاب الله بل عليه أن يصبر وإن أُوذي في الله، فهذه سنة الله في الأنبياء وأتباعهم، قال الله تعالى {آلم * أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنا وهم لا يفتنون * ولقد فتنا الذين من قبلهم فليعلمن الله الذين صدقوا وليعلمن الكاذبين} (83)

يتضح مما سبق أن من أحدث للناس أحكاما غير موافقة لشريعة الله تعالى فقد نصب نفسه ربا مع الله، وأن من أطاعه في تشريعه هذا مع علمه بمخالفته لدين الله فهو كافر مشرك قد اتخذ مع الله إلها آخر.

وإذا نظرنا إلى هذه الدول التي تسمي نفسها دولا إسلامية كذبا وزورا لوجدنا من هذا الشرك الكثير والكثير فالبرلمانات الشريكية في هذه الدول تشريع للناس كل يوم أحكاما ما أنزل الله بها من سلطان، بل هي مصادمة كل المصادمة لأحكام الله تعالى من حل للربا وشرب الخمر والزنا والتبرج والسفور وإباحة للردة عن دين الله تعالى باسم الحرية والديمقراطية وتقنين ونشر للمذاهب المخالفة لأصول الإسلام وأحكامه من علمانية خبيثة وديمقراطية وغيرها، وكل ذلك باسم حرية التعبير عن الرأي، ويتبعهم في ذلك كثير من الناس دون أن يسألوا عن حكم الإسلام في ذلك أو يتعلموا ما يعصمهم من الوقوع في هذه المذاهب الهدامة، فليحذر كل امرئ لنفسه وكل امرئ حسيب نفسه.

(82) سورة الأعراف، الآية: 3:1.

(83) سورة العنكبوت، الآية: 3:1.

الدليل الثالث

قال تعالى {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعموهم إنكم لمشركون} (84)

وهذه الآية دليل وتأكيـد لا مدفع له لما سبق ذكره من أن طاعة غير الله تعالى في تحليل ما حرم أو تحريم ما أحل كفر وشرك بالله تعالى.

فإن الله تعالى قد بين أن المشركين يجادلون أهل الإيمان في أكلهم ما ذبحوه بأيديهم وتركهم ما قضى الله عليه الموت ، وبين سبحانه أن من أطاع المشركين في تحليل ما حرمه من الميتة أنه كافر مشرك، وهذا أوضح بيان لما سبق تقريره من أن من أطاع غير الله تعالى في التحليل والتحريم فقد أشرك هذا الغير مع الله تعالى واتخذ الله ندا ومع الله إلها.

قال ابن كثير رحمه الله: استدل بهذه الآية الكريمة من ذهب إلى أن الذبيحة لا تحل إذا لم يذكر اسم الله عليها وإن كان الذابح مسلماً..... إلى أن قال:

وقال الطبراني حدثنا علي بن المبارك حدثنا زيد بن المبارك حدثنا موسى بن عبد العزيز حدثنا الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال: لما نزلت {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه} أرسلت فارس إلى قريش أن خاصموا محمداً وقولوا له فما تذبح أنت بيدك بسكين فهو حلال، وما ذبح الله عز وجل بشمشير من ذهب، يعني الميتة فهو حرام، فنزلت هذه الآية {وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعموهم إنكم لمشركون} أي وإن الشياطين من فارس ليوحون إلى أوليائهم من قريش... إلى أن قال ابن كثير:

(84) سورة الأنعام، الآية: 121.

وفي بعض ألفاظه عن ابن عباس رضي الله عنه إن الذي قتلتم ذكر اسم الله عليه وإن الذي قد مات لم يذكر اسم الله عليه ... إلى أن قال:

وقال السدي في تفسير هذه الآية: إن المشركين قالوا للمسلمين كيف تزعمون أنكم تتبعون مرضاة الله، فما قتل الله فلا تأكلونه وما ذبحتم أنتم تأكلونه؟ فقال الله تعالى {وإن أطعتموهم} في أكل الميتة {إنكم لمشركون} وهكذا قاله مجاهد والضحاك وغير واحد من علماء السلف.

وقوله تعالى {وإن أطعتموهم إنكم لمشركون} أي حيث عدلتم عن أمر الله لكم وشرعه إلى قول غيره، فقد متم عليه غيره فهذا هو الشرك، كقوله تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله...} الآية، وقد روى الترمذي في تفسيرها عن عدي بن حاتم أنه قال يا رسول الله: ما عبدوهم، فقال: (بلى إنهم أحلوا لهم الحرام وحرموا عليهم الحلال فاتبعوهم، فذلك عبادتهم إياهم). اهـ⁽⁸⁵⁾

تنبيه

يلاحظ من أقوال أهل التفسير في الآية السابقة أن أهل الباطل في كل زمان ومكان يتحايلون لتلبس الحق بالباطل على أهل الإسلام، وذلك بتبديل الأسماء الشرعية، فقد قال كفار قریش لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إن هذه الميتة لا يصح تسميتها بهذا الإسلام إنما هي ذبيحة الله التي ذبحها بيده فلا يجوز أن تتركوها وتأكلوا ما ذبحتموه أنتم بأيديكم، حتى كاد ذلك أن يؤثر في نفوس بعض الصحابة رضي الله عنهم، وهكذا يفعل أعداء الله تعالى في كل زمان ومكان فإنهم يحاولون أن يلبسوا على أهل الحق دينهم ويغيروا الأسماء الشرعية ليضلوا الناس عن دين الله تعالى ومثل هذا ما يحدث في

⁽⁸⁵⁾ تفسير ابن كثير ت سلامة 3/324:330

زماننا هذا من تسمية المجرمين للخمر باسم المشروبات الروحية وللدعارة والفجور والتبرج والسفور والزنا باسم الفن ويجب على أهل الإسلام أن يتنبهوا لحيل أهل الكفر والإلحاد ولا ينخدعوا بها.

وقال الشيخ الشنقيطي رحمه الله: ومن هدي القرآن للتي هي أقوم بيانه أن كل من اتبع تشريعاً غير التشريع الذي جاء به سيد ولد آدم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، فاتباعه لذلك التشريع المخالف كفر بواح مخرج من الملة الإسلامية.

ولما قال الكفار للنبي ﷺ: الشاة تصبح ميتة من قتلها؟ فقال لهم: قتلها الله، فقالوا له: ما ذبحتم بأيديكم حلال وما ذبحه الله بيده الكريمة تقولون إنه حرام! فأنتم إذن أحسن من الله؟ فأنزل الله فيهم قوله تعالى {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق، وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون ...} الآية إلى قوله:

فهو قسم من الله جل وعلا أقسم به على أن من اتبع الشيطان في تحليل الميتة أنه مشرك، وهذا الشرك مخرج عن الملة بإجماع المسلمين، وسيوبخ الله مرتكبه يوم القيامة بقوله {ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين} لأن طاعته في تشريعه المخالف للوحي هي عبادته. اهـ (86)

وقال سيد قطب رحمه الله: إن النص القرآني لقاطع في أن طاعة المسلم لأحد من البشر في جزئية من جزئيات التشريع التي لا تستمد من شريعة الله ولا تعتمد على الاعتراف له وحده بالحاكمية، إن طاعة المسلم في هذه الجزئية تخرجه من الإسلام لله إلى الشرك بالله، وبعد أن ذكر كلام ابن كثير والسدي. قال رحمه الله:

(86) أضواء البيان 41:40/3.

فهذا قول السدي وذاك قول ابن كثير وكلاهما يقرر في حسم وصرامة ووضوح مستمدة من حسم القرآن وصرامته ووضوحه، ومن حسم التفسير النبوي للقرآن وصرامته ووضوحه كذلك، أن من أطاع بشرا في شريعة من عند نفسه ولو في جزئية صغيرة فإنما هو مشرك، وإن كان في الأصل مسلما ثم فعلها فإنما خرج بها من الإسلام إلى الشرك، مهما بقي بعد ذلك يقول أشهد أن لا إله إلا الله بلسانه بينما هو يتلقى من غير الله ويطيع غير الله. وحين ننظر إلى وجه الأرض اليوم في ضوء هذه التقارير الحاسمة فإننا نرى الجاهلية والشرك ولا شيء غير الجاهلية والشرك، إلا من عصم الله. اهـ⁽⁸⁷⁾

الدليل الرابع

قال تعالى {ولا يشرك في حكمه أحدا} (88)

قال الشنقيطي رحمه الله: قرأ هذا الحرف عامة السبعة ماعدا بن عامر {ولا يشرك} بالياء المثناة التحتية وضم الكاف على الخبر ولا نافية، والمعنى: ولا يشرك الله جل وعلا أحدا في حكمه، بل الحكم له وحده جل وعلا لا حكم لغيره البتة، فالحلال ما أحله تعالى، والحرام ما حرمه، والدين ما شرعه، والقضاء ما قضاه، وقرأه ابن عامر من السبعة {ولا تشرك} بضم التاء المثناة الفوقية وسكون الكاف بصيغة النهي، أي لا تشرك يا نبي الله، أو لا تشرك أيها المخاطب أحدا في حكم الله جل وعلا، بل أخلص الحكم لله من شوائب شرك غيره في الحكم.

وحكمه جل وعلا المذكور في قوله {ولا يشرك في حكمه أحدا} شامل لكل ما يقضيه جل وعلا ويدخل في ذلك التشريع دخولا أوليا.

⁽⁸⁷⁾ في ظلال القرآن 1197:1198.

⁽⁸⁸⁾ سورة الكهف، الآية: 26.

وما تضمنته هذه الآية الكريمة من كون الحكم لله وحده لا شريك له فيه على كلتا القراءتين جاء مبينا في آيات أخر، كقوله تعالى {إن الحكم إلا لله أمر أن لا تعبدوا إلا إياه} وقوله تعالى {إن الحكم إلا لله عليه توكلت ...} الآية، وقوله تعالى {وما اختلفتم فيه من شيء فحكمه إلى الله...} الآية، وقوله تعالى {ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده كفرتم وإن يشرک به تؤمنوا فالحكم لله العلي الكبير} وقوله تعالى {كل شيء هالك إلا وجهه له الحكم وإليه ترجعون}، وقوله تعالى {وله الحمد في الأولى والآخرة وله الحكم وإليه ترجعون} وقوله {أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون} وقوله تعالى {أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا} إلى غير ذلك من الآيات.

ويُفهم من هذه الآيات كقوله {ولا يشرک في حكمه أحدا} أن متبعي أحكام المشرعين غير ما شرعه الله أنهم مشركون بالله.

وهذا المفهوم جاء مبينا في آيات أخر، كقوله فيمن اتبع تشريع الشيطان في إباحة الميتة بدعوى أنها ذبيحة الله {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون} فصرح بأنهم مشركون بطاعتهم.

وهذا الإشراف في الطاعة واتباع التشريع المخالف لما شرعه الله تعالى هو المراد بعبادة الشيطان في قوله تعالى {ألم أعهد إليكم يا بني آدم ألا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين، وأن اعبدوني هذا صراط مستقيم} وقوله تعالى عن نبيه إبراهيم {يا أبت لا تعبد الشيطان إن الشيطان كان للرحمن عصيا} وقوله تعالى {إن يدعون من دونه إلا إناثا وإن يدعون إلا شيطانا مريدا} أي ما يعبدون إلا شيطانا، أي وذلك باتباع تشريعه.

ولذا سمى الله تعالى الذين يطاعون فيما زينوا من المعاصي شركاء في قوله تعالى {وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم...} الآية.

وقد بين النبي ﷺ هذا لعدي بن حاتم رضي الله عنه لما سأله عن قوله تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله....} الآية، فبين له أنهم أحلوا لهم ما حرم الله، وحرموا عليهم ما أحل الله فاتبعوهم في ذلك، وأن ذلك هو اتخاذهم إياهم أربابا.

ومن أصرح الأدلة في هذا أن الله جل وعلا في سورة النساء بين أن من يريدون أن يتحاكموا إلى غير ما شرعه الله يتعجب من زعمهم أنهم مؤمنون، وما ذلك إلا لأن دعواهم الإيمان مع إرادة التحاكم إلى الطاغوت بالغة من الكذب ما يحصل منه العجب، وذلك في قوله تعالى {ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا}.

وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور أن الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على ألسنة أوليائه مخالفة لما شرعه الله جل وعلا على ألسنة رسله صلى الله عليه وسلم، أنه لا يشك في كفرهم وشركهم إلا من طمس الله بصيرته، وأعماه عن نور الوحي مثلهم. (89)

تفسير قوله تعالى {ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب...} (90) الآية :
ولما كان التشريع وجميع الأحكام شرعية كانت أو كونية قدرية من خصائص الربوبية، كما دلت عليه الآيات المذكورة كان كل من اتبع تشريعا غير تشريع

(89) أضواء البيان 3/258:259.

(90) سورة النحل، الآية: 116:117.

الله قد اتخذ ذلك المشرع ربا، وأشركه مع الله... إلى آخر ما ذكره رحمه الله (91)

وقال الشيخ الشنقيطي رحمه الله أيضا في تفسير قوله تعالى {إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم...} الآية: ومن هدي القرآن للتي هي أقوم بيانه أن كل من اتبع تشريعا غير التشريع الذي جاء به سيد ولد آدم محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه، فاتباعه لذلك التشريع المخالف كفر بواح مخرج من الملة الإسلامية.

ولما قال الكفار للنبي ﷺ : الشاة تصبح ميتة من قتلها؟ فقال لهم: قتلها الله، فقالوا له: ما ذبحتم بأيديكم حلال وما ذبحه الله بيده الكريمة تقولون إنه حرام ! فأنتم إذن أحسن من الله؟ فأنزل الله فيهم قوله تعالى {ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق، وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وإن أطعتموهم إنكم لمشركون}... إلى أن قال رحمه الله:

فهو قسم من الله جل وعلا أقسم به على أن من اتبع الشيطان في تحليل الميتة أنه مشرك، وهذا الشرك مخرج عن الملة بإجماع المسلمين، وسيوبخ الله مرتكبه يوم القيامة بقوله {ألم أعهد إليكم يا بني آدم أن لا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين}، لأن طاعته في تشريعه المخالف للوحي هي عبادته، وقال تعالى {إن يدعون من دونه إلا إناثا وإن يدعون إلا شيطانا مريدا} أي ما يعبدون إلا شيطانا، وذلك باتباعهم تشريعه.

وقال {وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم...} الآية، فسامهم شركاء لأنهم أطاعوهم في معصية الله تعالى، وقال عن خليله {يا أبت لا تعبد الشيطان...} الآية، أي بطاعته في الكفر والمعاصي.

(91) أضواء البيان 53/7.

ولما سأل عدي بن حاتم النبي ﷺ عن قوله تعالى {اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا ...} الآية، بين له أن معنى ذلك أنهم أطاعوهم في تحريم ما أحل الله وتحليل ما حرم، والآيات بمثل هذا كثيرة.

والعجب ممن يحكم غير تشريع الله ثم يدعي الإسلام، كما قال تعالى {ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالا بعيدا} وقال {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} وقال {أفغير الله أبتغي حكما وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا والذين آتيناهم الكتاب يعلمون أنه منزل من ربك بالحق فلا تكونن من الممترين}. اهـ⁽⁹²⁾

الدليل الخامس

قال تعالى {إن الذين ارتدوا على أدبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى الشيطان سول لهم وأملى لهم * ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر والله يعلم إسرارهم * فكيف إذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم * ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم} ⁽⁹³⁾

فقد حكم الله تعالى على من قال لأعداء الله من الكفار والمرتدين . الذين يكرهون ما أنزل الله تعالى، سنطيعكم في بعض الأمر، ولما يطيعونهم بعد. أنهم مرتدون وأن الشيطان سول لهم عملهم هذا وأملى لهم.

⁽⁹²⁾ أضواء البيان 41:40/3.

⁽⁹³⁾ سورة محمد، الآية: 28:25.

فإذا كان هذا حكم من وعد الكفار فقط بالطاعة ولما يطيعونهم بعد، فكيف بمن أطاعهم فعلاً في بعض الأمر فكيف بمن أطاعهم فعلاً في كل الأمر، بل نفذ مخططاتهم في حرب الإسلام والمسلمين ودخل في أحلافهم بل وحارب أهل الإسلام إرضاء لهم، لا شك أن من فعل هذا فهو كافر خارج عن ملة الإسلام وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم، بل هو من أشد الناس عداوة للإسلام وأهله، ودليل كفره من الآية قوله تعالى ﴿ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم﴾

قال الشيخ سليمان بن عبد الله آل الشيخ رحمه الله: فأخبر تعالى أن سبب ما جرى عليهم من الردة وتسويل الشيطان وإملائه لهم، هو قولهم للذين كرهوا ما نزل الله سنطيعكم في بعض الأمر.

فإذا كان من وعد المشركين الكارهين لما أنزل الله بطاعتهم في بعض الأمر كافراً وإن لم يفعل ما وعدهم به.

فكيف بمن وافق المشركين الكارهين لما أنزل الله من الأمر بعبادته وحده لا شريك له وترك عبادة ما سواه من الأنداد والطواغيت والأموات وأظهر أنهم على هدى وأن أهل التوحيد مخطئون في قتالهم؛ وأن الصواب في مسألتهم والدخول في دينهم الباطل.

فهؤلاء أولى بالردة من أولئك الذين وعدوا المشركين بطاعتهم في بعض الأمر. اهـ⁽⁹⁴⁾

قال الشنقيطي رحمه الله: والآية الكريمة تدل على أن كل من أطاع من كره ما نزل الله في معاونته له على كراهته ومؤازرته له على ذلك الباطل، أنه كافر بالله بدليل قوله تعالى فيمن كان كذلك ﴿فكيف إذا توفتهم الملائكة

⁽⁹⁴⁾ الدلائل في حكم موالة أهل الإشراك 51:51.

يضربون وجوههم وأدبارهم، ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه فأحبط أعمالهم} ... إلى أن قال:

فكل من قال لهؤلاء الكفار الكارهين لما نزل الله: سنطيعكم في بعض الأمر، فهو داخل في وعيد الآية.

وأحرى من ذلك من يقول لهم: سنطيعكم في كل الأمر كالذين يتبعون القوانين الوضعية مطيعين بذلك للذين كرهوا ما نزل الله، فإن هؤلاء لا شك أنهم ممن تتوفاهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم، وأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه، وأنه محبط أعمالهم. اهـ⁽⁹⁵⁾

قال الشيخ عبد المنعم مصطفى حليلة حفظه الله في هذه الآية: قال ابن كثير: أي فارقوا الإيمان إلى الكفر. انتهى وذلك بسبب قولهم للذين كرهوا شرع الله سنطيعكم في بعض الأمر، وإذا كان الأمر بهذا الحزم وهذه الخطورة فما يكون القول فيمن يقولون للذين تجاوزوا مرحلة الكره إلى مرحلة المحاربة والعداوة الظاهرة لشرع الله عز وجل سنطيعكم في كل الأمر وكل ما تأمرون به، لا شك أنهم أولى في الكفر والارتداد والخروج من الدين. اهـ⁽⁹⁶⁾

الدليل السادس

قال تعالى {يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يردوكم على أعقابكم فتنقلبوا خاسرين} ⁽⁹⁷⁾

قال الطبري رحمه الله: يعني بذلك تعالى ذكره: يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله في وعد الله ووعيده وأمره ونهيهِ {إن تطيعوا الذين كفروا} يعني الذين جحدوا نبوة محمد ﷺ من اليهود والنصارى فيما يأمرونكم به وفيما

⁽⁹⁵⁾ أضواء البيان 384:383/7.

⁽⁹⁶⁾ الطاغوت 15.

⁽⁹⁷⁾ سورة آل عمران، الآية: 149.

ينهونكم عنه، فتقبلوا رأيهم في ذلك وتنتصحوهم فيما يزعمون أنهم لكم فيه ناصحون {يردوكم على أعقابكم}، يقول: يحملونكم على الردة بعد الإيمان والكفر بالله وآياته وبرسوله بعد الإسلام.

{فتنقلبوا خاسرين} ترجعوا عن دينكم وإيمانكم الذي هداكم الله له، يعني هالकिन قد خسرتم أنفسكم وضللتكم عن دينكم، وذهبت دنياكم وآخرتكم.

وروى بسنده عن ابن إسحاق: فتنقلبوا خاسرين: أي عن دينكم، وعن السدي: إن تطيعوا أبا سفيان يردكم كفارا. اهـ⁽⁹⁸⁾

ومثل ما سبق في الدلالة قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا إن تطيعوا فريقا من الذين أوتوا الكتاب يردوكم من بعد إيمانكم كافرين}⁽⁹⁹⁾

قال الطبري رحمه الله: وتأويل الآية: يا أيها الذين صدقوا الله ورسوله وأقروا بما جاء به نبيهم ﷺ من عند الله.

إن تطيعوا جماعة ممن ينتحل الكتاب من أهل التوراة والإنجيل فتقبلوا منهم ما يأمرؤنكم به، يضلونكم فيردوكم بعد تصديقكم رسول ربكم وبعد إقراركم بما جاء به من عند ربكم كافرين. اهـ⁽¹⁰⁰⁾

قال أحمد شاكر رحمه الله: وقد وقع المسلمون في هذه العصور الأخيرة فيما نهاهم الله عنه من طاعة الذين كفروا فأسلموا إلى الكفار عقولهم وألبابهم، وأسلموا إليهم في بعض الأحيان بلادهم، وصاروا في كثير من الأقطار رعية للكافرين من الحاكمين، وأتباعا لدول هي ألد الأعداء للإسلام والمسلمين، ووضعوا في أعناقهم ربة الطاعة لهم، بما هو من حق الدولة من طاعة المحكوم للحاكم.

⁽⁹⁸⁾ جامع البيان ت شاكر 277:276/7.

⁽⁹⁹⁾ سورة آل عمران، الآية: 100.

⁽¹⁰⁰⁾ جامع البيان ت شاكر 59/6.

بل قاتل ناس ينتسبون للإسلام من رعايا الدول العدو للإسلام إخوانهم المسلمين في دول كانت إسلامية إذ ذاك، ثم عم البلاء فظهر حكام في كثير من البلاد الإسلامية يدينون بالطاعة للكفار عقلا وروحا وعقيدة واستذلوا الرعية من المسلمين وبنوا فيهم عداوة الإسلام بالتدريج، حتى كادوا يردوهم على أعقابهم خاسرين، وما أولئك بالمسلمين. فإننا لله وإنا إليه راجعون. اهـ (101)



تنبيه الناشر: هذا الجزء ناقص لم يكتمل، وسنعمل على إتمامه حين تتوفر الأجزاء الناقصة من السلسلة إن شاء الله، ويُرجى ممن توفرت لديه الأجزاء المفقودة مراسلتنا وجزاكم الله خيرا.

الفهرس

4.....	الحاكمية
5.....	مقدمة
7.....	الباب السابع: الحاكمية
8.....	مقدمة في تفرد الله تعالى بالخلق والأمر والحكم
	الفصل الأول : التحاكم إلى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والرضا بأحكام الشرع
14	شرط من شروط الإيمان
	الفصل الثاني: الأدلة القرآنية ونصوص كلام العلماء في بيان المناطات المكفرة في
26.....	مسألة الحكم والتشريع
32	المناط الأول: الطاعة المطلقة لغير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم.